

# في 5 ســنوات.. 3 تجــارب ملهمــة في مكافحة العنصرية والتغلب عليها

كتبه أحمد فوزي سالم | 23 نوفمبر ,2021



يولد جميع البشر أحرارًا ومتساوين، لكن هناك من يصر على جعل الواقع مختلفًا، وتاريخيًا كانت



العنصرية وستظل من أسوأ ظواهر الإهانة والتهميش في المجتمع البشري، التي تؤثر على العدالة والإنسانية وتكافؤ الفرص في الحياة الاجتماعية والعمل والتعليم وكل شيء.

الغريب أن أكبر دول العالم مريضة بهذا الداء، فقد طافت حكايات بريونا تايلور وجورج فلويد وجاكوب بليك وغيرهم الكثيرين من الأمريكيين العالم، على إثر سقطوهم ضحايا لون بشرتهم الختلف على أيدى ضباط الشرطة البيض، ومثلهم في بريطانيا وفرنسا وألمانيا لأسباب مختلفة.



لهذا تجوب الاحتجاجات ضد العنصرية جميع أنحاء العالم دون استثناء، فتضغط للدعوة إلى مزيد من الساواة العرقية والعدالة الاجتماعية وإسقاط الذهنية الاستعلائية سواء الرتبطة بالماضي الطبقى أم الاستعماري للبلد وأرشيف العبودية فيه.

لكن وسط هذه العتمة، هناك العديد من الدول التي قدمت إجراءات استثنائية خلال الـ5 سنوات الماضية، لوقف هذا الوباء عن الانتشار، وعملت على تسويق وجهات نظر إيجابية عن المساواة، فالواقع الإنساني والـدراسات تؤكد أن الدولـة تصبح أقـوى عنـدما تكون أكثر تنوعًا على جميع المستوبات.



### عن العنصرية

اعتقاد شائع في تقسيم الناس لأجناس، بعضهم له الأفضلية على الآخر، بسبب إما السمات الجسدية الموروثة وإما الشخصية والفكر والأخلاق وإما غيرها من السمات الثقافية والسلوكية، وأصحاب هذه النظرة يعتقدون في تفوق هذه الأجناس بالفطرة على غيرها.

يُطبق الصطلح أيضًا على المؤسسات والأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية التي تشارك في التمييز، وتعزز من عدم الساواة في الثروة والدخل والتعليم والرعاية الصحية والحقوق المدنية، وأعلنت سياسات تعسفية لا تمنح ذات المكانة المنخفضة إلا الوظائف المتدنية، في الوقت الذي منحوا فيه أعضاء العرق المهيمن حق الوصول الحصري للسلطة السياسية والموارد الاقتصادية والوظائف رفيعة المستوى وغير القيدة.

تبع ذلك تداعيات مخجلة، من عنف جسدي لإهانات يومية وتعبيرات لفظية شائعة تنم عن الازدراء وعدم الاحترام الجماعي، وكلها كان لها آثار عميقة على احترام الذات والعلاقات الاجتماعية، لهذا تحاول بعض دول العالم الانتصار لقيم الإنسانية بمواجهة هذه الآفة والاعتراف بها وسن سياسات تواجهها، خاصة بعد حسم مفهوم العرق واعتباره اختراعًا ثقافيًا دون أي أساس علمي يدعمه.

## هولندا: حلم المدينة الفاضلة

في الوقت الذي تسارع فرنسا وبعض الدول الغربية خلال السنوات الأخيرة لاضطهاد السلمين بدعوى الساواة في المجال العام والتفريق الصارم بين العام والخاص، تتجاوز هولندا هذه الفرضيات، فتعترف بمشكلاتها ولا تنكرها، تعرف جيدًا أن لديها ماضيًا استعماريًا قويًا وإرثًا من العبودية يُطلب من الهولنديين إلقاء نظرة أكثر حيادية على تاريخهم.

اعترفت هولندا على لسان ميريام دي بروين عالة الأنثروبولوجيا الشهيرة بجامعة لندن أنها ما زالت أمة بيضاء للغاية، وإرثها الاستعماري مرئي كل يوم في شوارعها، ويكشف عن عنصرية متأصلة وقبول لعدم المساواة، والكل يعرف أن العنصرية تجتاح الجميع.

لكن هولندا خلال السنوات الماضية سابقت الجميع، وتصدرت كل المؤشرات العنية بالساواة إذ صنفتها منظمة <u>الأمم التحدة</u> للطفولة (اليونسيف) على أنها الأفضل بلا منازع في رفاهية الأطفال.

> يستخدم المسح عينة عشوائية تمثيلية من سكان هولندا، بناءً على بيانات السجل الوطني من أجل تحقيق أحجام عينات كافية للمجموعات ذات الخلفية العرقية الحددة



وصلت هولندا لهذه الرتبة برغبة حقيقية من المجتمع ومؤسساته في تحقيق مؤشرات أفضل للحياة، عبر تعظيم المارسة وتطبيقها بمعايير صارمة ومسح مستمر عن تجارب التمييز، وإلزام مجلس النواب للحكومة بإجراء استعراض دوري للبيانات المتعلقة بهذه التجارب، على سبيل الثال تنسق وزارة الشؤون الاجتماعية خطة العمل الوطنية لمكافحة التمييز، وتجري دراسات استقصائية لتقديم نظرة ثاقبة عن مدى تعرض المجموعات المختلفة في هولندا للتمييز وعلى أي أسس وفي أي مجالات من الحياة وكيف تتغير بمرور الوقت.

تركـز الاسـتطلاعات الكثفـة علـى التجـارب الشخصـية، فتجمـع بيانـات عـن التمييز علـى أسـس مختلفة: الجنس والعمر والخلفيــة العرقيــة ولون البشرة والدين والإعاقــة والتوجه الجنسي، وفي مجـالات مختلفة مـن الحيـاة: التعليم وسوق العمل والاتصـال بالمؤسسات بمـا في ذلـك الحكومـة المحلية والركزية والشرطة والخدمات الاجتماعية والستشفيات وأوقات الفراغ والشوارع والحي.

يستخدم السح عينة عشوائية تمثيلية من سكان هولندا، بناءً على بيانات السجل الوطني من أجل تحقيق أحجام عينات كافية للمجموعات ذات الخلفية العرقية المحددة، ولتسهيل مشاركتهم في الاستبيان يتاح بعدد من اللغات التي ينتمي إليها السكان المعنيون بالدراسة بما في ذلك الإنجليزية والبولندية والعربية بالإضافة إلى التركية.

تركز عينات البحث على استكشاف العواقب العاطفية والسلوكية للتمييز الذي يشعر به الستجيبون من خلال التساؤل عما إذا كانوا قد غيروا سلوكهم نتيجة لتجربة التمييز وإلى أي مدى، تشمل الأمثلة على العواقب المحتملة تجنب أماكن معينة أو تغيير تفضيلات التوظيف.

أضافت هذه المارسات للحياة الهولندية طابعًا مختلفًا، فأصبح شائًعا رش التماثيل البرونزية للرموز الاستعمارية، واندلعت الاحتجاجات للإقرار بأهمية حياة السود والتحقيق في التحيز ضد السلمين وما زالت هناك ضغوط وضغائن بالفعل، لكن الأصل في الواجهة المستمرة.

#### كندا: الشمول والتنوع

"التنوع والشمول هما حجر الزاوية في الهوية الكندية ومصدر القوة الاجتماعية والاقتصادية وشيء يمكن أن يفخر به جميع الكنديين، ومع ذلك في مجتمع مفتوح ومتنوع مثل مجتمعنا نعلم أنه لا تزال هناك تحديات حقيقية للغاية في قضية العنصرية"، بايلو رودريغيز وزير التراث الكندي والتعددية الثقافية.

في الجتمع المفتوح الحياة ليست كما نعرفها في الجتمعات الأبوية والشمولية، إذ يتطلب التغيير أولًا الاعتراف بوجود مشكلة تتطلب معالجتها لا محاولة طمسها وإنكارها، فلا يوجد مجتمع محصن ضد آثار خطاب الكراهية، سواء كانت العنصرية والتمييز ضد السكان الأصليين أم الإسلاموفوبيا أم معاداة السود وغيرها من صور التمييز، لكن الواجهة بأى طريقة تلك هي الإشكالية.



اعترفت حكومة كندا بكل هذه النغصات، وأكدت أنها بحاجة إلى بذل الزيد من الجهد لكافحة العنصرية والتمييز بأشكاله المختلفة، إذ ما زالت الأبحاث تؤكد استبعاد مجموعات وأفراد وتعرضهم للأذى لأسباب عنصرية بحتة.

التزمت الحكومة ببناء أساس للتغيير عن طريق إزالة الحواجز والترويج لبلد يكون فيه كل شخص قادرًا على الشاركة الكاملة ولديه فرصة متساوية للنجاح وتحقيق هذه الرؤية ليس مجرد وسيلة لبناء دولة أفضل، لكنه يعالج أيضًا التكلفة البشرية للعنصرية والتمييز، فبناء مجتمع خالٍ من العنصرية يتطلب التزامًا مستمرًا.

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2018 وحتى مارس/آذار 2019 عقدت الحكومة جلسات في جميع أنحاء البلاد لمن لديهم تجارب معيشية من العنصرية والتمييز من أجل الساعدة في تطوير إستراتيجية اتحادية جديدة لكافحة العنصرية، وعقدت الجلسات بالشراكة مع مجموعات المجتمع المختلفة وأحضرت شرائح من السكان الأصليين وغيرهم من ذوي الخلفيات المختلفة، وتمت دعوة جميع الكنديين للمشاركة من خلال استطلاع رأي عبر الإنترنت.

استثمرت كندا في بناء مؤسسة للتغيير تحت اسم إستراتيجية كندا لكافحة العنصرية وخصصت لها 45 مليون دولار، لاتخاذ خطوات فورية في مكافحة العنصرية والتمييز بناءً على ما تم سماعه في أثناء عملية المشاركة للقضاء على عدم المساواة من خلال التركيز على ثلاثة مبادئ توجيهية: إظهار القيادة الفيدرالية وتمكين المجتمعات وبناء الوعى وتغيير المواقف.

تقر الآن حكومة كندا بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للقضاء على العنصرية والتمييز من خلال هذه الإستراتيجية، فالمجتمع بكل أبنائه سواء من المهاجرين أم السكان الأصليين يمكنهم العمل معًا من أجل بناء بلد أكثر شمولًا وإنصافًا لجميع الكنديين.

#### السويد: القانون هو الحل

في مايو/أيار 2018، كانت لجنة القضاء على التمييز العنصري في السويد تختم أعمالها للتقريرين الدوريين الثاني والعشرين والثالث والعشرين بشأن تنفيذ البلاد لأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وعبرت الدولة عن قلقها من استمرار جرائم الكراهية والتمييز.

اتبعت السويد جهودًا شاقةً لمكافحة العنصرية، واعتبرتها عملية مستمرة لن تنتهي، خاصة بعد توفير الحيز الذي يسمح بذلك بأساليب ملتوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومنتديات الإنترنت، ما يمنح مرتكب الجريمة التخفي اللازم للإفلات من العقاب.

> جرى تدريب القضاة والمسؤولين عن إنفاذ القانون، وطلب الخبراء مزيدًا من العلومات عن الهجمات ضد المسلمين والمساجد وضد المنحدرين من أصل

#### إفريقي

تاريخيًا كانت العنصرية ممنهجة في السويد تقرها سياسة الدولة، لهذا لن يتم القضاء عليها إلا بسياسات مؤسسية أيضًا وهو ما يحدث منذ سنوات، فقد اعتمدت البلاد خطة وطنية لمكافحة العنصرية وأشكال العداء الماثلة وجرائم الكراهية بداية منذ عام 2016.

حددت الخطة هيكلًا للتنسيق والمتابعة يوطن الأساس للعمل الإستراتيجي طويل الأجل، خاصة في مجالات تحسين التنسيق والرصد والعرفة والتعليم والبحث والدعم والحوار مع المجتمع المدني وتعزيز التدابير الوقائية عبر الإنترنت، وخلق نظام قانوني أكثر نشاطًا.

كان أحد القاربات المهمة للخطة الوطنية هو توضيح الأشكال المختلفة من العنصرية بدقة حتى يتم تسليط الضوء عليها والاعتراف بها، وتم تكليف وكالة حكومية بتنسيق ومراقبة العمل لتحقيق الأهداف الرجوة وبدأت بمراقبة عمل الشرطة السويدية وكيفية تصديها لجرائم الكراهية.

الشرطة من جانبها قررت إنشاء نقطة اتصال وطنية ووحدات خاصة بجرائم الكراهية ركزت بشكل خاص على كراهية الأفارقة والإسلام ومعاداة السامية، ولفتت الشرطة الانتباه إلى إغفال جرائم العرق في التشريع السويدي وعدم تجريم الجماعات المتطرفة التي تروج للعنصرية وخطاب الكراهية.

جـرى تـدريب القضـاة والمسـؤولين عـن إنفـاذ القـانون، وطلـب الخـبراء مزيـدًا مـن العلومـات عن الهجمات ضد المسلمين والمساجد، وضد المنحدرين من أصل إفريقي، وطالبوا بتطبيق قانون مكافحة الإرهاب، ومواجهة التطرف اليميني بحسم والتعامل معه على أنه إرهاب.

هذه الإجراءات رفعت مستوى السويد، وأصبحت بنظر الكثير من الخبراء من أحسن بلدان العالم لواجهة هذه الظاهرة، فمن يسلط الضوء في العلن على مسألة العنصرية بخطابه السياسي والاجتماعي، هو الأكثر أريحية في التعامل، والإفلات الفعلي من العقاب لكن يكون أمرًا مقبولًا، خاصة أن السويد من البلدان الناشطة عاليًا في مجالات حقوق الإنسان، ولن يكون مستساغًا مطالبة الآخر بحقوق الإنسان والداخل مدمر أو به الكثير من الشوائب التي ترتقي لمستوى الإدانة دوليًا.

رابط القال : <a href="https://www.noonpost.com/42425">https://www.noonpost.com/42425</a>